

منطقة انواذيبو الحرة الموريتانية: الواقع والتحديات

أ. صدي محمد عبد الرحمن السخاوي

أستاذ جامعي وعضو بوحدة البحث حول الاقتصاد الموريتاني UREM

جامعة نواكشوط/ موريتانيا

ملخص:

المنطقة الحرة هي منطقة جغرافية محدودة تسمح بالاستفادة من حوافز الاستثمار بما في ذلك الإعفاء من الرسوم الجمركية والمعاملة الضريبية التفضيلية والاجتماعية. وتمثل الأهداف من وراء إنشاء المنطقة الحرة في بعض الأولويات الوطنية كخلق فرص العمل، وتحسين وضعية الميزان التجاري من خلال استقطاب النقد الأجنبي وزيادة الصادرات. كما أنها تساهم في زيادة التكامل بين (البلدان المتقدمة - البلدان النامية) ورفع القدرة التنافسية الدولية للصناعة المحلية، وترفع من مستويات اليد العاملة، وتشجع النمو وتجلب التكنولوجيا، إضافة إلى دورها في الحد من هجرة القوى العاملة.

وفي هذا السياق تتناول هذه الدراسة حالة المنطقة الحرة بإنواذيبو في موريتانيا، والتي تم إنشاؤها مطلع العام 2013، حيث سيتعرض لواقعها وأهم التحديات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: المنطقة الحرة، الميزان التجاري، القدرة التنافسية، النمو، المنطقة الحرة بانواذيبو.

Résumé:

La zone franche est une zone géographique limitée bénéficiant d'incitations à investir, dont l'exonération des droits de douanes, et d'un traitement fiscal et social préférentiel. Les buts recherchés sont inscrits comme priorités nationales: créer des emplois, renforcer la balance commerciale par un apport de devises et une augmentation des exportations, contribuer à une plus grande intégration interindustrielle (pays développé - pays en développement) et élever la compétitivité internationale de l'industrie nationale, élever la compétence des travailleurs et impulser le développement et le transfert de technologies, et maintenir la main d'œuvre sur place et donc freiner l'immigration.

Dans ce contexte cet article traite le cas de la zone franche de Nouadhibou en Mauritanie qui a été créée début 2013 et présente son état des lieux et les défis auxquels elle est confrontée.

Mots-clés: zone franche, balance commerciale, développement, zone franche de Nouadhibou.

مقدمة:

إن أهمية المناطق الحرة والصناعية المتخصصة ودورها في الاستثمار قديمة، وقد تمثلت في إعطاء تسهيلات من الموانئ والمراكز التجارية التي كانت تشهد نشاطا كبيرا في التبادل التجاري، وخاصة بين الشرق والغرب، وقد أدت هذه التسهيلات إلى ازدهار عمليات التبادل التجاري وزيادة اهتمام الدول والحكومات بأهمية مثل هذه المناطق في الاقتصاد الوطني.

كما تلعب المناطق الحرة دورا كبيرا في عولمة اقتصاديات الدول التي تشهد اقتصادا حرا متطورا، لذا فإن أهمية المناطق الحرة تكمن في تنشيط التبادلات التجارية بين الدول والمساعدة على الاستثمار وانتقال الأيدي العاملة فيما بينها، كما ساهم في ذلك الطور الحاصل في مجال الاتصالات والنقل وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المصرفية وزيادة فرص الصناعة على نطاق واسع، مما ساعد على زيادة نسب الاستثمار وإلى تحرير القيود على التجارة العالمية.¹

وخلال العقود الماضية برزت أهمية المناطق الحرة وذاع صيتها، وتزايدت أعدادها وتنوعت أشكالها وأنماطها و تصاعد دورها التنموي وأصبحت تشغل حيزا آخذا في الاتساع من اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، حتى غدت إحدى أولويات السياسة الاقتصادية وأهم أساليب جذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز الاستثمارات المحلية ومواكبة التطورات المتسارعة في ميادين الصناعة والتقنية والمعلوماتية تحقيقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

1- الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، قطاع السياسات الاقتصادية، إدارة التخطيط ودعم القرار، واقع المناطق الحرة والمناطق الصناعية المتخصصة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومدى أهميتها وأثرها على الاقتصاد الوطني، منشور صادر بتاريخ: 2011/06/16، ص02

ويهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافر والمزايا والإعفاءات.²

ولم تكن موريتانيا بمنأى عن هذا التوجه العام، حيث أقامت أول منطقة حرة لها بمدينة انواذيبو الساحلية بداية العام 2013، نظراً لما تتمتع به هذه المدينة من مقومات طبيعية وإستراتيجية من شأنها أن تساهم في تحقيق الأهداف المرسومة.

ومع أن الوقت مازال مبكراً لدراسة هذه التجربة إلا أننا أردنا هنا أن نقدم بعض المعلومات التي حصلنا عليها عن هذه المنطقة، وتعلق أساساً بمهمتها وأهدافها والحوافر والضمانات التي تقدمها والانجازات التي حققتها وأهم العقبات والتحديات التي تواجهها.

وفي هذا الإطار يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال التالي: ما هو واقع منطقة انواذيبو

الحرة الموريتانية، وما هي أهم التحديات التي تواجهها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سيتم تناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً- مفهوم وأنواع المناطق الحرة؛

ثانياً- مقومات المناطق الحرة؛

ثالثاً- نشأة منطقة انواذيبو الحرة الموريتانية؛

رابعاً- حوافر وضمانات منطقة انواذيبو الحرة لجذب المستثمرين؛

خامساً- التحديات التي تواجهها منطقة انواذيبو الحرة.

2- الاسرج، حسين عبد المطلب، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، (الكويت، سلسلة رسائل البنك

الصناعي الكويتي، ديسمبر 2005)، ص 14

أولاً- مفهوم وأنواع المناطق الحرة

نشأت فكرة المناطق الحرة منذ زمن بعيد يرجع إلى عصر الإمبراطورية الرومانية، حيث أقيمت هذه المناطق من أجل جذب التجارة الدولية العابرة، لذلك كانت تقام في المراكز الرئيسية لخطوط التجارة الدولية، وفي الغالب كانت تهتم بتموين السفن وإقامة المخازن وتفريغ وإعادة شحن السلع العابرة. ومن أهم الأمثلة على المناطق الحرة نجد المنطقة الحرة بجبل طارق والتي تأسست سنة 1704، ومنطقة سنغافورة عام 1819، ومنطقة هونج كونج عام 1842.

وفي أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب، بل يعتمد معه على الصناعات التصديرية مع ماتحملة من تشغيل للعمالة في البلد المضيف، وتعتبر المنطقة الحرة في أيرلندا المعروفة باسم "شانون"، والتي أنشئت في عام 1959 خير مثال على هذا النوع من أنواع المناطق الحرة، ومنذ ذلك الوقت انتشرت في معظم دول العالم، ثم تطورت الفكرة من مجرد أماكن للتخزين وإعادة التصدير إلى مناطق تقدم العديد من الخدمات في مجال الصناعة والصادرات وغيرها.³

ويعتمد نجاح المناطق الحرة على عدة عوامل مثل: الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة والإعفاءات والحوافز التي تقدمها هذه المناطق في مجال الضرائب والرسوم الجمركية وتوافر البنية التحتية من مرافق وخدمات أساسية، إضافة إلى وجود قوانين وتشريعات وتنظيمات عادلة وسهولة وبساطة الإجراءات المتبعة فيها سواء من حيث إدخال أو إخراج البضائع أو اجراءات الاستثمار والترخيص والتسجيل، وغيرها من الإجراءات الأخرى التي تجعل المناطق الحرة نقطة جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

³ - الكردوسي، عادل عبد الجواد، المناطق الحرة في الدول العربية، الأمن والحياة، مجلة تصدرها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 364، يوليو/أغسطس 2012، الرياض، ص 64

1- مفهوم المنطقة الحرة: شهد مفهوم المناطق الحرة مع مرور الزمن تغييرات عديدة واتخذت أشكالاً مختلفة في شتى بقاع العالم،⁴ فالمناطق الحرة تعرف على أنها: مناطق معفاة من الرسوم الجمركية وقيود الاستيراد، توفر بيئة تفضي إلى اجتذاب الاستثمارات وترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص عمل، وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (تجارة الترانزيت) والشحن والتخزين والتوزيع، وهناك من يعرف المنطقة الحرة على أنها: المساحة المقفلة تحت الحراسة، حيث تخزن بها البضائع سواء كانت تلك المساحة في ميناء بحري أو جوي أو كان داخلي أو على الساحل حيث ترد⁵ إليها البضائع ذات الأصل الأجنبي بقصد إعادة التصدير أو العرض أو إدخال بعض العمليات الإضافية عليها.

وتعرف لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة المنطقة الحرة على أنها: مجال جغرافي حدوده ثابتة ومدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحقوق أو للمراقبة ما عدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقاً الخروج، دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات، وكذلك توجه السلع من مختلف الأنواع إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون.⁶

ونستخلص من التعاريف السابقة أن المنطقة الحرة هي منطقة جغرافية محددة تطبق فيها قوانين وأنظمة خاصة مختلفة عما يطبق على باقي أنحاء الدولة، وتتمتع بالعديد من المزايا والحوافز، والهدف منها هو جذب الاستثمار والنهوض بالاقتصاد الوطني.

⁴ - تادرس جاسر، دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية، (عمان، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة، 2006)، ص 05

⁵ - أوسير منور، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منظمة بلارة)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 02، الجزائر، 2003، ص 41.

⁶ - بلعوز بن علي ومداي أحمد، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة المنطقة الحرة "بلارة")، مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد بتاريخ 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة سطيف، من على الموقع الإلكتروني:

وتقوم المناطق الحرة بتقديم مجموعة من الحوافز والمزايا الاستثمارية التي تزيد عن تلك المقدمة للمشروعات المقامة داخل البلد، الأمر الذي يؤدي لجذب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، وحفز القطاع الخاص للمساهمة في جذب رؤوس الأموال المحلية إلى المنطقة وإحداث تراكم رأسمالي، وإدخال التكنولوجيا الحديثة واكتساب العاملين المهارة الفنية اللازمة، وتشجيع الصادرات وتنمية التجارة الدولية، وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية (مما يؤدي لتحسين وضعية ميزان المدفوعات)، وجذب مشروعات التكامل الصناعي والتجاري مع قطاعات الاقتصاد المحلي، واستغلال الموارد الطبيعية (المواد الأولية والخام)، والمساهمة في تطوير وتنمية المناطق والأقاليم التي تقام فيها المناطق الحرة إضافة إلى التأثير الإيجابي على مختلف القطاعات الاقتصادية المرتبطة بنشاط المناطق الحرة كقطاع النقل والتأمين والمواصلات الخ .

وهناك جملة من القواعد الأساسية، والتي يجب أن تكون متوفرة في أي منطقة حرة، ومن أهمها:⁷

أ. المساحة الجغرافية: لا بد من تحديد مساحة المنطقة جغرافيا تحديدا واضحا وغالبا ما تكون تلك المساحة بالقرب من أو بداخل أحد الموانئ البحرية أو الجوية أو المنافذ البرية للدولة بمعنى ارتباطها ببعض التسهيلات من خطوط الاتصال اللازمة من سكك حديدية أو خطوط جوية أو خطوط ملاحية دولية. وقد تقتصر تلك المساحة على مشروع واحد فحسب وتعرف حينئذ بالمناطق الحرة الخاصة أو على عدد من المشروعات والأنشطة وهو ما يعرف بالمناطق الحرة العامة وقد تشمل تلك المساحة على ميناء بالكامل أو مدينة بأكملها وهو ما يعرف بالمدن الحرة.

ب. عزل المنطقة الحرة عن الحدود أو الإقليم الجمركي للدولة: ويكون ذلك بإحاطة المنطقة بأسوار أو أن تكون بطبيعتها محاطة بعوازل طبيعة من مياه أو أنهار أو جبال... إلخ، حيث يعامل ذلك الجزء كما لو كان خارجا عن إقليم الدولة وذلك من الناحية الجمركية أو من ناحية تطبيق بعض القواعد

⁷ - الأبحر أشرف، المناطق الحرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الموسوعة، مجلة تصدر عن شركة بيت الخبرة للاستشارات الضريبية، العدد الأول، ابريل 2005، ص 18.

القانونية الخاصة عليه، فتُعامل البضائع الواردة من المنطقة الحرة لداخل البلاد كما لو كانت مستوردة من الخارج، وبالمثل فإن صادرات الدولة المضيفة إلى المنطقة الحرة تعتبر كما لو كانت مصدرة للخارج. ت. الخضوع لسيادة الدولة: تطبق القواعد القانونية المعمول بها في الدولة المضيفة على المشروعات التي تقام داخل تلك المنطقة وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص يتعلق بالمعاملات داخل المنطقة الحرة. ث. الإعفاءات الضريبية والجمركية والإجرائية: يتم إعفاء واردات المشروعات المقامة داخل حدود المنطقة من الإجراءات الجمركية العادية ومن الرسوم والضرائب الجمركية على الواردات والصادرات الخاصة بها، حيث يمكن لهذه المشروعات استيراد احتياجاتها من كافة أنواع السلع (فيما عدا الممنوع تداولها) وذلك بدون أداء الضرائب والرسوم الجمركية العادية أو القيود الاستيرادية والتصديرية المتبعة في البلد المضيف.

ج. الإعفاء من قيود المدة الزمنية للبضائع المخزنة : غالبا ما تعفى البضائع الواردة والمخزنة بالمناطق الحرة من بعض القيود المتعلقة بمدة بقائها في المنطقة الحرة من خلال استثناءات في النظام الجمركي (الموقوفات أو السماح المؤقت أو غير ذلك).

ح. تحديد الأنشطة المصرح بمزاولة داخل حدود تلك المناطق: يتم تحديد نوعية الأنشطة المصرح بها من أنشطة تجارية أو صناعية والمشروعات الخدمية اللازمة لسد احتياجات المشروعات المقامة داخل المنطقة من قبيل النقل والتأمين والشحن والتفريغ ...

خ. إعداد الموقع وتجهيزه: يتم بصفة أساسية إعداد المناطق وتجهيزها بالمرافق العامة لقيام المشروعات بمباشرة أنشطتها مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي والطرق والاتصالات السلكية واللاسلكية.

2- أنواع المناطق الحرة: تنوعت أشكال المناطق الحرة مع تعدد أنشطتها وتنوع المشاريع المقامة فيها،⁸

وذلك على النحو التالي:

أ- المناطق الحرة العامة الشاملة أو متعددة المشاريع : وتشمل ما يلي:

⁸ - علي عباس فاضل، سمر عبد عباس جواد، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات)، (بغداد، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، 2011)، ص 04.

- المدن والموانئ الحرة: توسع هذا النوع من المناطق الحرة بسبب الموقع الجغرافي لهذه المناطق في مسار التجارة الدولية ، وتطور عملها من تجارة الترانزيت وأنشطة التخزين والفرز والتعبئة والشحن وإعادة التصدير إلى الدخول في أنشطة صناعية مختلفة لا سيما في المدن الحرة بسبب وجود تنوع البنى الأساسية والخدمات فيها وتوفر البيئة الاقتصادية الملائمة؛
- المناطق الحرة التجارية: وتعد هذه المناطق من الأنواع التقليدية التي أخذت تنمو وتتطور مع نمو وتطور التجارة بين البلدان ، ويتمثل نشاط هذه المناطق باستيراد السلع والمنتجات من خارج البلد الذي تقام فيه أو من داخله لغرض تخزينها وبيعها في وقت لاحق ، إضافة إلى بعض العمليات البسيطة كالتعبئة والتغليف دون المساس بجوهر هذه السلع والمنتجات ومن ثم تصديرها للخارج أو للدخل في حال وجود طلب عليها؛
- المناطق الحرة الصناعية: ازداد عدد هذا النوع من المناطق نتيجة لتنوع احتياجات الدول وسعيها لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن العمليات الصناعية المقامة في هذه المناطق عددا من التغييرات الجوهرية كعمليات التحويل أو التكميل أو التجميع أو التكرير ومن ثم يعاد تصديرها أو استخدامها لسد الطلب المحلي؛
- المناطق الحرة التجارية / الصناعية : يعد هذا النوع من أحدث أنواع المناطق الحرة، حيث يجمع بين المناطق الحرة التجارية والمناطق الحرة الصناعية ، ويمكن أن يطلق عليها تسمية المناطق الحرة الشاملة، وتحتاج هذه المناطق إلى مساحات واسعة نسبيا بسبب اتساع حجم ونوعية المشروعات المقامة فيها مع توفير البنى التحتية المطلوبة والحوافز والتسهيلات الأخرى، وتعد هذه المناطق من أهم المناطق الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- المناطق الاقتصادية الخاصة : وهي عبارة عن مناطق حرة داخل مدن حرة، وهي مناطق ليست مغلقة وإنما هي مدن أو مقاطعات متكاملة تحتوي على الخواص الاعتيادية للمجتمع ، وتختلف هذه المناطق عن باقي المناطق الحرة في وجود اللامركزية الإدارية التي تسمح باتخاذ قرارات

الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة خارج نطاق الدولة، كما سمح لها بتطوير البنى التحتية

الخاصة بهم طالما تستطيع جمع الأموال من الرسوم وأرباح المشاريع التي تمتلكها جزئيا أو كليا.

ب- المناطق الحرة الخاصة: وهي تلك المشاريع التي تعامل جمركيا وضريبيا كمناطق حرة مستثناة من الأنظمة والقوانين النافذة في البلد بغض النظر عن موقع إنشاءها أو ملكيتها، ولا تلتزم الدولة اتجاهها بتقديم الخدمات التي توفرها للمناطق الحرة.

ثانيا- مقومات المناطق الحرة

يتطلب إنشاء منطقة حرة في بلد ما توفر مجموعة من المقومات الأساسية من أهمها:

— **المقومات السياسية والأمنية** : إن استحداث منطقة حرة في بلد ما، هو قرار سياسي قبل أن يكون قرارا اقتصاديا أو تشريعيا يتطلب توافقا في المصالح والسياسات أو على الأقل عدم التعارض بين استراتيجيات البلد المضيف ومصالح الشركات الدولية الناشطة المدعوة للاستثمار في المنطقة الحرة المزمع إنشاءها، إذ أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعود إلى شركات متعددة الجنسية، لذا يجب توفر المناخ السياسي والأمني المستقر للدولة المضيفة، وسيادة السلم الوطني والاستقرار السياسي مع وجود علاقات طيبة مع دول الجوار، لأن المنطقة الحرة لا تعمل في فراغ وهي ليست مخصصة لسد طلب السوق المحلية غالبا، وعدم الاستقرار السياسي يزيد من درجة المخاطرة واللايقين التي يتعرض لها رأس المال المستثمر في البلد؛⁹

— **المقومات الاقتصادية** : وتشمل توفر بيئة اقتصادية مستقرة نسبيا ومتحررة من التدخلات الحكومية الشديدة، واقتصاد يمتاز بمعدلات نمو جيدة ونظام مالي فاعل يتسم بحسن التنظيم، وتوافر إشراف وضوابط على عمل البنوك وأسواق المال والمؤسسات المالية الأخرى، والالتزام بنظم المراجعة والتدقيق

⁹ - السعدون اسعد حمود سلطان ، مقومات إنشاء و عوامل نجاح المناطق الحرة، الملتقى العربي الثاني حول إدارة المناطق الحرة: أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 14-18 مايو 2006، من على الموقع الإلكتروني:

<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024099.pdf>

تاريخ المطالعة: 2014/08/23

وفقا للمعايير الدولية مع انتظام في زيادة معدلات النمو ووجود نظام مالي فعال يتسم بحسن أداء وتنظيم السوقين المالية والنقدية، كالاتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفقا للمعايير الدولية، ويمتلك مزايا نسبية أو تنافسية في مجال الخدمات أو الطاقة الرخيصة والسوق الواسعة، إذ أن الشركات الأجنبية تفضل الاستيطان في المناطق الحرة التي تنتمي إلى بلدان ذات أسواق كبيرة كالصين والهند واندونيسيا والبرازيل؛

- **المقومات البشرية:** كتوافر الخبرات الفنية والإدارية والأيدي العاملة المدربة اللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية، وهذا بدوره يعتبر عاملا مؤثرا في قرار الاستثمار، فالمستثمر يجب التوجه إلى يد عاملة على دراية بالنشاط الذي يريد الاستثمار فيه؛¹⁰
 - **المقومات التشريعية:** وتمثل في توفير الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة وإدارتها والمزايا والحوافز التي توفرها للمستثمرين، بالإضافة إلى الثبات النسبي لقوانين الدولة المضيفة ووضوحها فيما يتعلق بالمصادرة والتأمين والتقاضى والتحكيم والتأمين والتعامل مع الاستثمارات الأجنبية وتسجيل الشركات وتحديد أنظمة العمل وأنظمة البنوك وشركات التأمين؛
 - **المقومات الجغرافية والبيئة:** وتمثل بقرب الموقع المراد إشهاره كمنطقة حرة من خطوط التجارة الدولية، لذا تركزت أغلب المناطق الحرة في العلم في الموانئ البحرية أو بالقرب منها أو بالقرب من المطارات أو على الحدود قريبا من الأسواق الإقليمية أو الدولية ، وذلك بهدف خفض تكاليف النقل؛
- إن أحد العوامل التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في البلدان النامية هو الانخفاض النسبي في تكاليف النقل واختزال الوقت اللازم له بخاصة وانه يمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائي في الدول الصناعية.

¹⁰ - قييو أسمىهان، بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: معوقات وتحديات، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، مجلة علمية

ثالثا- نشأة منطقة انواذيبو الحرة الموريتانية

تقع مدينة انواذيبو إلى الشمال الغربي لموريتانيا على ضفاف المحيط الأطلسي، وتوسم بالعاصمة الاقتصادية للبلد، حيث الثروة السمكية وموانئ تصدير الثروتين السمكية والمعدنية، ونظرا لهذا الموقع الاستراتيجي المتميز وضمن مقاربة تنموية طموحة قامت موريتانيا بإنشاء منطقة حرة مطلع العام 2013 أطلق عليها منطقة انواذيبو الحرة، وذلك بغية جذب الاستثمارات الأجنبية، وترقية وتطوير أنشطة اقتصادية تحظى بالأولوية من لدن السلطات العمومية، كتطوير البنية التحتية وخلق فرص عمل جديدة وتحسين الكفاءات المهنية للعمالة وجعل انواذيبو قطبا تنمويا منافسا ومركز استقطاب إقليمي مما يساهم في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لموريتانيا ككل.¹¹

وأنشئت منطقة انواذيبو الحرة بموجب القانون رقم 001-2013 الصادر بتاريخ 02 يناير 2013، وهي تمثل من جهة أخرى فضاء يسمح بإنشاء مناطق تطوير مخصصة لخلق أنشطة ذات طبيعة صناعية أو تجارية أو أنشطة تتعلق بالخدمات والموانئ والمطارات، أو متعلقة بوظائف داعمة مثل: الإسكان والسياحة والتجارة والمكاتب والترفيه.

أما فيما يتعلق بالجهاز المؤسسي لها، فيتشكل من المجلس الأعلى للتوجيه الإستراتيجي، وسلطة المنطقة الحرة ومركز التنظيم.

وتعتبر منطقة انواذيبو الحرة مجالا جمركيا خاصا متميزا عن المجال الجمركي الموريتاني يسري داخله نظام جمركي محدد بالقانون المنشئ للمنطقة الحرة، وتستفيد المقاولات التي لها أنشطة مؤهلة داخله من نظام جبائي ونظام سعر صرف خاص محدد بالقانون المنشئ للمنطقة الحرة، كما تستفيد من النفاذ إلى الشباك الموحد.

¹¹ - القانون رقم 001-2013 الصادر بتاريخ 02 يناير 2013، (الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، عدد رقم: 1280، الصادرة بتاريخ: 30 يناير 2013)، ص 36.

وتوجد مجموعة من الأنشطة غير المؤهلة منها تلك الخاضعة للتشريع المعدي أو التشريع المتعلق بالمحروقات الخام وأنشطة إستيراد المحروقات المكررة، وأنشطة الهاتف الثابت والمحمول،¹² وتخضع جميع الأنشطة التي تمارس داخل المنطقة الحرة لجميع القوانين والنظم المعمول بها في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بما فيها التشريعات القطاعية، شريطة مراعاة الأحكام الخاصة أو الاستثنائية التي ينص عليها القانون المتضمن إنشاء المنطقة الحرة.

وتتضمن المنطقة الحرة كل مدينة انواذيبو وجزء من شبه جزيرة الخليج الذي يحمل الاسم نفسه، والمجال البحري المحاذي ومحيطه وكذلك مناطق التنمية، وكل الشريط الشاطئي والمياه الإقليمية حتى ميلين بحريين من الشاطئ .

وتمتلك منطقة انواذيبو الحرة الكثير من المميزات التي تؤهلها للاطلاع بالدور الموكل إليها، ومن أهم تلك المميزات ما يلي:

- يقع خليج انواذيبو على ملتقى الطرق البحرية الرئيسية التي تربط بين آسيا وأوروبا والأمريكتين. ويحتل موقعا هاما، حيث يوجد بين إفريقيا والفضاء المتوسطي، ويشكل ذلك ميزة جغرافية وإستراتيجية كبيرة، لأن المنطقة قريبة من العملاقين الاقتصاديين العالميين: أوروبا وأمريكا؛
- يتوفر خليج انواذيبو على مدخل طبيعي ذاتي الجرف ومستقر ويمكن استصلاحه لغاية عمق 22 مترا عند الرأس الأبيض الذي يشكل خليجيا محميا من الأمواج المرتفعة ومن الرياح ؛
- تحظى المنطقة بمناخ ملائم طيلة السنة مع درجات حرارة منخفضة ومستقرة نسبيا، مع تنوع في المناظر الطبيعية (البحر، الصحراء، المرتفعات الصخرية..) ؛
- تنوع كبير في الثروة السمكية الهائلة وذات الجودة العالية، وهي في مأمن نسبيا من التلوث البحري؛

¹² - القانون رقم 001-2013 الصادر بتاريخ 02 يناير 2013، مرجع سابق، ص 37.

- يمكن للمنطقة الخلفية أن تشكل فضاء مناسباً للملاحة بالنسبة لجميع أنواع السفن، وذلك لعدم اقتصر المنطقة الحرة على الساحل؛
- تمتاز مجالات التدخل في المنطقة الحرة بالتنوع الكبير، حيث تشمل البنى التحتية والصرف الصحي والصيد وزراعة الطحالب والطاقة والموانئ والمطارات، وتحتل مياه البحر والسياحة والترفيه، الأمر الذي يتيح فرصاً كثيرة للأعمال ويفتح آفاقاً واسعة للاستثمارات المختلفة.

رابعاً- حوافز وضمانات منطقة انواذيبو الحرة لجذب المستثمرين

تقدم سلطة منطقة انواذيبو الحرة مجموعة من الحوافز والضمانات من أجل جذب المستثمرين، حيث تتمكن المقاولات التي لها أنشطة مؤهلة داخل نظام المنطقة الحرة من الاستفادة من نظام جبائي واجتماعي ونظام سعر صرف خاص محدد بالقانون المنشئ للمنطقة الحرة، كما تستفيد من النفاذ إلى الشباك الموحد، ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

1- نظام الصرف: استثناء من الإجراءات المتعلقة بالرقابة على عمليات الصرف، تستفيد المقاولات المعتمدة في منطقة انواذيبو الحرة من الضمانات والمزايا التالية:¹³

أ- حرية نقل عائدات ومنتجات أنشطتها مهما كانت طبيعتها أو أي تنازل عن أصول أو تصنيفاتها، بعد تسديد الرسوم المستحقة برسم القانون.

كما يمكن للمقاولات المعتمدة القيام بتحويل الأموال بواسطة البنوك التجارية أو المؤسسات المالية المحلية أو وسطائها المعتمدين وفقاً للعناوين التالية:

- العمليات الجارية؛
- المعاملات المتعلقة برؤوس الأموال في حالة التنازل أو تصفية الاستثمارات؛
- توزيع الأرباح أو المزايا؛

¹³ - منطقة انواذيبو الحرة، النظم التحفيزية: نظام الصرف، من على الموقع الإلكتروني:

تاريخ المطالعة: 2014/09/04 <http://www.ndbfreezone.mr>

- سداد القروض والفوائد البنكية؛
- التسديدات المستحقة بموجب تنفيذ عقود نقل للتكنولوجيا، أو المساعدة الفنية، أو شراء سلع وخدمات في الخارج؛
- ب- يحق للمقاولات المعتمدة العاملة في مجال التصدير أن تحتفظ في حسابات مفتوحة في بنوك أجنبية بالعملات الصعبة الناتجة عن الأنشطة، بالنسب اللازمة لتغطية معاملاتها المنفذة أو التي يلزم تنفيذها بالعملة الصعبة.
- 2 - النظام الجمركي:** يعطي النظام الجمركي الخاص بالمنطقة الحرة مجموعة من الإعفاءات والاستثناءات للمستثمرين في المنطقة، وذلك على النحو التالي:¹⁴
 - أ- تعفى البضائع الواردة من خارج حدود المنطقة الحرة من جميع الحقوق والرسوم والإتاوات المستحقة بموجب الإيراد، بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة المحصلة بموجب عمليات الإيراد والرقابة على البضائع؛
 - ب- لا تخضع صادرات الإقليم الجمركي الموريتاني إلى المنطقة الحرة للرسوم الجمركية؛
 - ت- لا يخضع تصدير بضائع ومنتجات المنطقة الحرة إلى الخارج لأي حق أو رسم جمركي، وتستثنى من ذلك منتجات الصيد الغير مصنعة التي تبقى خاضعة للتشريعات والنظم المعمول بها في هذا القطاع؛
 - ث- تطبق النصوص المعمول بها في التشريع الجمركي على تصدير البضائع من المنطقة الحرة إلى الإقليم الجمركي الموريتاني؛
 - ج- تستثنى من الإعفاء المبين أعلاه المنتجات التالية التي تخضع للنظام العام في المجال الجمركي:
 - المواد الأولية والمواد المستثناة بشكل صريح من نظام الإعفاء الجمركي، الموضوعة للاستهلاك؛
 - المحروقات، بما في ذلك المنتجات البترولية المكررة؛
 - عربات السياحة المستعملة وقطع الغيار المتعلقة بها.

¹⁴ - منطقة انواذيبو الحرة، النظم التحفيزية : النظام الجمركي، مرجع سابق.

ح- لا تقيد الشركات المعتمدة بأي سقف فيما يخص كميات البضائع التي يلزم تصديرها أو التي يمكن وضعها للاستهلاك على التراب الوطني.

3- النظام الجبائي المطبق على الشركات: تغطي منطقة انواذيبو الحرة بنظام جبائي خاص بها يهدف إلى تقليل تكاليف الإنتاج وتعظيم ربح المستثمرين في المنطقة في محاولة لجذبهم إليها. وتضمن الدولة الموريتانية للشركات المرخص لها استقرار الشروط الجبائية المطبقة على استثماراتها لمدة عشرين (20) سنة اعتباراً من تاريخ تبليغ تسجيلها أو الترخيص لها.

وتخضع الشركات المعتمدة في المنطقة الحرة للضرائب والرسوم التالية، مع استبعاد أي ضرائب أخرى:

أ- الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية: تخضع الشركات المرخص لها للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بقدر الأرباح التي تحقق.

وفضلاً عن ذلك، تستفيد الشركات المرخص لها من نظام الإعفاء التالي:

— الإعفاء حتى انتهاء السنة المالية السابعة (مشمولة) التي تلي السنة المالية التي تم تسليم

التسجيل أو الترخيص خلالها؛

— نسبة مخفضة بسبعة في المائة (7%) ابتداء من السنة المالية الثامنة إلى السنة المالية الخامسة عشر مشمولتين؛

— نسبة الحق العام البالغة خمسة وعشرين بالمائة (25%) ابتداء من السنة السادسة عشر.

ب- الضريبة على المكافآت والأجور: يظل عمال الشركة المرخص لها خاضعين لنظام الحق العام في مجال الضرائب على المكافآت والأجور وتقوم الشركات المرخص لها بالخصوم على الأجور التي تنص عليها النصوص المطبقة المذكورة في القانون.

ت- الضرائب المحلية: تظل الشركات المرخص لها خاضعة للرسوم والضرائب المحلية.

ث- الإتاوة الإدارية: تخضع الشركات المرخص لها لإتاوة الإدارة، المترتبة على رقم أعمالها السنوي المنجز في المنطقة الحرة بموجب الأشغال التي ينص عليها تسجيلها أو الترخيص لها وذلك على النحو

التالي:

- اثنين بالمائة (2%) من رقم أعمال الشركات المرخص لها؛
- صفر بالمائة (0%) من رقم الأعمال بالنسبة للشركات التي تغطي بالأولوية.
- ج- المشاركات الاجتماعية: لا تستفيد الشركات المرخص لها من مزايا خاصة في المجال الاجتماعي. فهي خاضعة لنظام الحق العام في مجال الاقتطاعات والاشتراكات.
- 4- الخدمات: من أهم الخدمات التي تقدمها سلطة منطقة انواذيبو الحرة، تلك التي يقدمها الشباك الموحد، فمن أجل تبسيط الإجراءات الإدارية - وتفادي البيروقراطية - قامت سلطة المنطقة الحرة بإنشاء فضاء جامع لكل الإجراءات الإدارية (في المجال الحضري والبيئي والتجاري والاجتماعي والضريبي) التي يتوجب على المطورين والمستثمرين والشركات القيام بها للحصول على الاعتماد في منطقة انواذيبو،¹⁵ هذا الفضاء الجامع هو ما يسمى: الشباك الموحد.
- ويتكون الشباك الموحد من ثلاثة أقطاب ويقوم بمجموعة من الإجراءات الضرورية للدخول في نظام المنطقة.¹⁶
- أ- مكونات الشباك الموحد: يتم تسيير الشباك الموحد من طرف سلطة المنطقة الحرة عبر نظام معلوماتي متطور ويكلف الشباك الموحد بإعداد جميع الإجراءات والترتيبات اللازمة لإقامة الشركات في المنطقة الحرة، باستثناء الإجراءات الجمركية التي تبقى تحت رقابة وكلاء مصالح الجمارك.
- ويتألف الشباك الموحد من ثلاثة أقطاب:
- قطب استقبال مكلف بثلاث مهام: الإنشاء، التسجيل، اعتماد المؤسسات؛
- قطب وسيط يعمل على ثلاثة أصعدة: المالية، العمران، والضرائب؛
- قطب مكلف بتحصيل الضرائب والإتاوات الملزمة داخل المنطقة الحرة.

¹⁵ - منطقة انواذيبو الحرة، الشباك الموحد، من على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ndbfreezone.mr>، تاريخ المطالعة: 2014 /09/10

¹⁶ - منطقة انواذيبو الحرة، النظم التحفيزية: النظام الجمركي، مرجع سبق ذكره.

ب- إجراءات الشباك الموحد: للدخول في نظام المنطقة الحرة يجب أن تكون المؤسسة مكتتبة لدى السلطة عن طريق الشباك الموحد، حيث أن شروط التسجيل والاعتماد تكون حسب ما هو محدد في القانون 001 - 2013، المنشئ للمنطقة الحرة.

يتم استقبال المستثمرين من خلال فريق عمل مهني يعمل علي تسهيل وسرعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء وتسجيل وقبول الشركات في مدة قد لا تتعدى 5 أيام؛ فالمؤسسة المتقدمة للاكتتاب لدى السلطة إما أن تكون مؤسسة كانت موجودة في ولاية انواذيبو قبل إنشاء المنطقة الحرة وتمارس نشاطا مؤهلا لدخول المنطقة وفي هذه الحالة يتم التسجيل مباشرة لدى الشباك الموحد، وإما أن تكون مشروعا استثماريا جديدا في أحد الأنشطة المؤهلة وفي هذه الحالة يجب أن يخضع للقوانين والنظم المعمول بها في موريتانيا وهو يستفيد من وظيفة الإنشاء التي يوفرها الشباك الموحد؛ حيث يتواجد ممثلو للمصالح المعنية التالية:

- محلف مساعد يمثل موثق ولاية انواذيبو لتوثيق النظم الأساسية؛
- كاتب ضبط من المحكمة التجارية التابعة لمدينة انواذيبو من أجل الترقيم في السجل التجاري؛
- وكيل ضرائب من الإدارة الجهوية للضرائب للتقيد الضريبي في السجل الوطني للمساهمين عن طريق إسناد رقم تعريفى ضريبي، بالإضافة إلى ذلك يتسلم هذا الوكيل تصريحاً ضريبياً للمؤسسة؛
- وكيل من المفشية العامة للعقارات من أجل التقيد في الإدارة العامة لأملاك الدولة؛
- وكيل الصندوق الوطني الاجتماعي لتقيد المؤسسة والعمال؛
- وكيل من وزارة الشغل من أجل الإعلان عن العمال الموجودين في المؤسسة والإثبات المسبق لعمل المؤسسة إذا كان ذلك ضروريا (حالات نادرة).

5- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تمكنت سلطة المنطقة الحرة من جذب عدة استثمارات أجنبية ومحلية منها ما كان قائما قبل أصلا في ولاية انواذيبو ومنها ما هو جديد، حيث تم وحتى نهاية العام 2013 اعتماد 62 مشروعا جديدا وتسجيل 10 مؤسسات قائمة وإنشاء 30 مؤسسات جديدة، كما توجد 12 مؤسسة قيد الإجراءات منها 8 مؤسسات قيد دراسة الإنشاء و4 قيد دراسة التسجيل.

ومن بين هذه الاستثمارات توجد استثمارات أجنبية مباشرة، منها 35% استثمارا مستقلا و65% استثمارا مشتركا.

أ- استثمارات أجنبية مباشرة مستقلة: تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستقلة إلى قطاعين رئيسيين: الصناعة والتجارة، وقد استطاعت توفير 414 فرصة عمل سواء لأجانب أو محليين ويرأس مال قدره 1,757 مليار أوقية أي ما يقارب 5,85 مليون دولار.

الجدول رقم (1): مجموعة المؤسسات المملوكة بالكامل لمستثمرين أجانب (استثمار أجنبي مستقل)

جنسية المستثمر	عدد العمال	رأس المال (بملايين الأوقية)	النشاط
سنغافورة	300	1100	مصنع للأسمك
لتوانيا	53	120	المنتجات الزيتية
اسبانيا	45	53	صناعة المواني
اسبانيا	30	323	صناعة الطلاء
فرنسا	8	80	بيع الكاميرات المراقبة
اسبانيا	5	81	بيع المعدات الصناعية (مولدات الطاقة)
المجموع	414	1757	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على عدة إحصائيات مقدمة من طرف قطب الاستثمار في سلطة

المنطقة الحرة- انواذيبو لعام 2013.

ب- استثمارات أجنبية مباشرة مشتركة: تمثل المشروعات الصناعية الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المشتركة، التي يبدو أنها ليست كثيفة بالعمل مقارنة بتلك المستقلة، إذ لا توفر سوى 255 فرصة عمل رغم أن مجموع رأسمالها يقارب ضعف رأسمال الاستثمارات المستقلة (3294 مليون أوقية) أي ما يقارب 11 مليون دولار.

الجدول رقم (2): مجموعة المؤسسات المملوكة من طرف مستثمرين أجانب و محليين (استثمار مشترك)

النشاط	رأس المال بملايين الأوقية	عدد العمال	حصة الدولة الأجنبية من رأس المال	
			النسبة	اسم الدولة
صناعة الحبال والشباك	270	21	50 %	فرنسا
صناعة الخيوط	320	35	50 %	الصين
مخبزة وحلويات	10	5	45 %	فرنسا
—	89	41	40 %	روسيا
صناعة الصلب	970	41	35 %	فرنسا
التجارة بالجملة	35	7	30 %	هولندا
صناعة الاسمنت	1600	105	15 %	المغرب
	3294	255		المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على عدة إحصائيات مقدمة من طرف قطب الاستثمار في سلطة

المنطقة الحرة- انواذيبو لعام 2013.

نلاحظ من الجدولين السابقين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم اعتمادها من طرف سلطة

المنطقة الحرة توفر 669 فرصة عمل، كما أن مجموع رأسمالها يصل إلى 5,051 مليار أوقية، وهي حصيلة

معتبرة في ظرف زمني وجيز (أقل من سنة).

كما نلاحظ أن أغلبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة السابقة تعود جنسيتها إلى الاتحاد الأوروبي

وهو ما تفسره العلاقات التجارية والاقتصادية القوية بين الطرفين: موريتانيا والاتحاد الأوروبي.

خامساً- التحديات التي تواجهها منطقة انواذيبو الحرة:

لكي تحقق المناطق الحرة النتائج التنموية المرغوبة تحتاج إلى قوانين جاذبة وكفاءة في الإدارة والتنظيم وإلى بنى تحتية كافية وملائمة (متطورة ومريحة وقليلة التكلفة)، وعلى سلطة المنطقة الحرة أن تحصل على التمويل اللازم لتهيئة وتطوير قطاعات الكهرباء والماء والطرق والمواصلات والمطارات والموانئ...

وضمن هذا المسعى، تسابق سلطات منطقة انواذيبو الحرة الزمن لتهيئة المناخ المناسب وخلق البيئة الاقتصادية الجاذبة للاستثمار، لكن هذا الطموح يواجه عديد التحديات نظرا لتهالك البنى التحتية الموجودة في المنطقة أصلا، وصعوبة الحصول على التمويل في ظل الظروف الدولية الراهنة، إضافة إلى ضبابية النصوص المنظمة لنشاط المنطقة وضعف الحوافز الممنوحة فيها وقوة المنافسة الإقليمية.

1- **تحدي البنى التحتية:** نظرا لافتقار منطقة انواذيبو الحرة للبنى التحتية الضرورية لتلبية حاجات المشاريع الاستثمارية، قدمت سلطة منطقة انواذيبو الحرة ضمن مخططها التنموي محفظة من المشاريع التي تعتبرها ذات أولوية والتي من بينها: إعادة بناء قطب الصيد، تنمية القطب الفندقي والسياحي، بناء ميناء في المياه العميقة، بناء مطار جديد بالمواصفات الحديثة.

وتعزيزا لدور المنطقة الحرة وسعيا إلى تحقيق أهدافها، تم إصدار مرسوم في 2014/07/31 يتضمن إنشاء شركة وطنية تسمى: شركة انواذيبو للاستثمار وتنمية المنطقة الحرة، وهي مؤسسة صناعية وتجارية تخضع لوصاية المنطقة الحرة في انواذيبو على أن تقوم بالمأموريات التالية،¹⁷ حسب ما نص عليه المرسوم المنشئ لها:

- الإسهام في وضع قطب تنمية جاذب داخل منطقة انواذيبو الحرة؛
- إنجاز مشاريع محورية بوسائلها الخاصة وفي إطار شراكة يتم التفاوض عليها مع مستثمرين وطنيين وأجانب؛

¹⁷ - الوكالة الموريتانية للأبناء، المرسوم المنشئ لشركة انواذيبو للاستثمار وتنمية المنطقة الحرة، من على الموقع الإلكتروني:

- الحصول على محفظة عمومية عبر المساهمة بالشركات المكلفة بتسيير واستغلال أو تنفيذ المشاريع في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

2- **ضبابية وضعف الحوافز المقدمة:** حسب بعض المختصين القانونيين،¹⁸ فإن الإطار القانوني المنظم للمنطقة الحرة في انواذيبو يتسم بالضبابية وتواضع الحوافز المقدمة فيه مقارنة مع ما هو موجود في التشريعات والنظم الخاصة بالمناطق الحرة عبر العالم.

وكمثال على ذلك أقصى القانون المقيمين في المنطقة الحرة من مزاياها واشترط للاستفادة منها التسجيل والاعتماد، إذ نص بالحرف على أنه: "لا يمكن للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يمارسون نشاطا داخل المنطقة الحرة والذين لم يستفيدوا من تسجيل أو اعتماد برسم نظام المنطقة الحرة، الاستفادة من نظام المنطقة الحرة ويقتون خاضعين للقانون العام".¹⁹

كما أن القانون لم يعف المقاولات المعتمدة في المنطقة الحرة من الضرائب وإنما ألزمها بكافة الرسوم والضرائب المحلية وأخضعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولمساطر القانون العام فيما يخص الوعاء الضريبي والتصريح والاعتراض، كما أخضع العاملين بها للضريبة على الأجور والرواتب، بل وأكثر من ذلك شدد على المقاولات المعتمدة في المنطقة الحرة عندما أخضعها لإتاوة إدارية لا تخضع لها المقاولات التي تعمل في ظل النظام العام، ولعل القانون لم يضيف إلا تسهيلات مقبسة من تشريعات مماثلة تتمثل في منح المقاولات فترة إعفاء تمتد سبع سنوات من تاريخ تسجيلها أو اعتمادها وإن ظل الغموض قائما حول الضرائب المشمولة بفترة الإعفاء.

3- **المنافسة الشديدة:** تعتبر منطقة انواذيبو الحرة مولودا جديدا في عالم يزخر بالمناطق الحرة، ففي غرب إفريقيا وحدها (16 بلدا) يتوفر 11 بلدا على نظام المنطقة الحرة التي تجمع بين النظام الضريبي المغربي

¹⁸ - ولد عبد الرحمن محمد سيدي، محامي معتمد لدى محكمة نواكشوط، كي لا يتم إجهاض المنطقة الحرة في انواذيبو، موقع أعلام حرة، من على الموقع الإلكتروني، <http://www.aqlame.com/article11727.html>

تاريخ المطالعة: 2014/09/21

¹⁹ - المادة 46 من القانون رقم 001-2013، الصادر عن رئاسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ 02 يناير 2013 المنشئ لمنطقة انواذيبو الحرة.

والمزايا الجمركية، مما يعنى حدة المنافسة في إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة وأن منطقة دكاك شرعت في برنامج طموح للتأهيل والتطوير وذلك بالتعاون مع مؤسسة جبل علي للموانئ الحرة الإماراتية، وإلى الشمال توجد ست مناطق حرة (6) في المملكة المغربية ومنطقتين (2) في الجزائر.

ومن هنا فإن منطقة انواذيبو الحرة تواجه منافسة جديّة أساسا من منطقتين حرتين نشيطتين في المنطقة وهما: منطقة طنجة المغربية ومنطقة دكاك السنغالية، وهما منطقتان عريقتان نسبيا حيث تم إنشاء منطقة طنجة الحرة منذ أكثر من 50 سنة (سنة 1962) داخل منطقة الميناء القديم الذي يحتل موقعا استراتيجيا بين المحيط الأطلسي و البحر الأبيض المتوسط، وهي لا تبعد عن أوروبا سوى 14 كيلومترا، أما منطقة دكاك التي تم إنشاؤها منذ 40 سنة (سنة 1974)، فهي تقع في عاصمة غرب إفريقيا، وأحد أقدم موانئ القارة الإفريقية وأكثرها نشاطا.

4- تمويل المخطط التنموي متعدد السنوات: إن تمويل المخطط التنموي متعدد السنوات يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه سلطة المنطقة الحرة ، حيث تبلغ التكلفة (حسب القيمة الحالية الصافية) لهذا المخطط حوالي 3965 مليار أوقية (حوالي 12,63 مليار دولار)، وتعتمد السلطة للحصول على هذا الغلاف المالي على القطاع الخاص بنسبة 51,1 % و 21,4% على المؤسسات العمومية و 27,5% على ميزانيتها الخاصة.

والجدول رقم 3 الموالي، يبين توزيع ميزانية الاستثمارات المبرجة خلال الخمسة عشر سنة القادمة والمتضمنة في المخطط التنموي لمنطقة انواذيبو الحرة.

إن ضخامة المبالغ الضروري توفرها لتمويل هذا المشروع ووضع حيز التنفيذ تجعل من الحصول عليها تحديا ليس من السهل رفعه، خاصة وأن الحوافز الممنوحة للقطاع الخاص لا تبدوا مغرية بما فيه الكفاية، كما أن التمويل العمومي مرهون بالإرادة السياسية والتحديات الداخلية والخارجية: الاستقرار السياسي والأوضاع الأمنية الوطنية والإقليمية والمعطيات المناخية المتقلبة والغير قابلة للتنبؤ السائدة في شبه المنطقة المرتبطة أساسا بالتصحر والجفاف، مثل: المنسوب السنوي للأمطار، الأزمات الغذائية، الجراد...

الجدول رقم (3): توزيع ميزانية المخطط حسب الجهة الممولة

جهة التمويل	المبلغ بملايين الأوقية	النسبة المئوية
التمويل من طرف القطاع الخاص	2004659	51,1%
التمويل من طرف مؤسسات عمومية أخرى	857759	21,4%
التمويل المسجل في ميزانية المنطقة الحرة	1102528	27,5%
المجموع	3964946	100%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وثيقة صادرة عن المنطقة الحرة بانواذيبو عام 2013 بعنوان:

Plan de développement Pluriannuel

وفي الأخير نتساءل هل ستمكن منطقة انواذيبو الحرة من رفع هذه التحديات وتنفيذ مخططاتها التنموي؟ وهل بإمكانها تحقيق الإنجازات التي تستحق التضيحيات التي قدمتها الدولة الموريتانية من أجل إقامتها؟ أم أن العوائق المؤسسية والفساد الإداري والاعتبارات السياسية والمصلحية الضيقة، ستؤدي إلى العجز عن رفع هذه التحديات وعرقلة هذا المشروع كما حدث في مشاريع تنمية طموحة سابقة.

خاتمة:

لقد تم اختيار خليج انواذيبو ليحتضن منطقة انواذيبو الحرة بسبب موقعه الجغرافي المتميز، إذ انه يقع على ملتقى الطرق البحرية الكبرى، ويقع بالقرب من أوروبا وأمريكا، وكذلك بفضل تموقعه الجيد بين افريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى المناخ الملائم، حيث درجة الحرارة المعتدلة على مدار السنة، وجودة وتنوع المناظر الطبيعية (البحر-الصحراء)، وبيئة غير ملوثة ومصايد غزيرة بالأسماك، فكل هذه العوامل تجعله بلا شك مؤهلا للدور الاقتصادي المنتظر منه.

واستطاعت منطقة انواذيبو الحرة وضع آلية أساسية لأداء مهمتها تجسدت في إنشاء الشباك الموحد الذي يعمل علي تبسيط الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين والحد من البيروقراطية، كما تمكنت من جذب بعض الاستثمارات الأجنبية في ظرف زمني وجيز، ومع ذلك فهي تواجه مجموعة من التحديات الجديدة،

من أهمها البنى التحتية ومنافسة المناطق الحرة لها في المنطقة، إضافة إلى معضلة التمويل لمخططها التنموي المتعدد السنوات، حيث أن هذا التحدي الأخير من شأنه أن يكون عائقا حقيقيا في وجه تقدم المنطقة وتبوؤها المكانة اللائقة بما إذا لم تتم معالجته بالشكل المطلوب.

ولضمان تحقيق أهدافها يجب على منطقة انواذيبو الحرة القيام بما يلي:

- العمل على إيجاد التمويل اللازم من أجل تنفيذ المخطط التنموي المتعدد السنوات باعتباره شرطا لا غنى عنه؛
- مراجعة النظم والتشريعات الخاصة بالمنطقة الحرة وملاءمتها مع ما هو قائم في المناطق الحرة المشابهة في العالم؛
- الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال؛
- عدم التركيز علي جذب الاستثمار الأجنبي فقط، بل يجب استهداف الاستثمارات الأجنبية التي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة؛
- عدم التهاون في ما يتعلق بالحفاظ على البيئة وحمايتها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

- 1- الأسرج حسين عبد المطلب، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، (الكويت سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي، ديسمبر 2005)؛
- 2- تادرس جاسر، دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية، (عمان، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة، 2006) ؛
- 3- علي عباس فاضل ،سرمود عباس جواد، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات)، (بغداد ،وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، 2011).

المقالات:

- 1- الأبحر أشرف، المناطق الحرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الموسوعة، مجلة تصدر عن شركة بيت الخبرة للاستشارات الضريبية، القاهرة، العدد الأول، ابريل 2005؛
- 2- الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، قطاع السياسات الاقتصادية، إدارة التخطيط ودعم القرار، واقع المناطق الحرة والمناطق الصناعية المتخصصة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومدى أهميتها وأثرها على الاقتصاد الوطني، منشور صادر بتاريخ: 2011/06/16؛
- 3- اوسير منور، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منظمة بلاره)، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003؛
- 4- قيبو اسمهان، بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: معوقات وتحديات، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة، جامعة الجزائر3، العدد 22، المجلد2، 2010؛
- 5- الكردوسي عادل عبد الجواد ، المناطق الحرة في الدول العربية، الأمن والحياة، مجلة تصدرها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، العدد 364، يوليو/أغسطس 2012؛

القوانين والمراسيم:

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، عدد رقم: 1280 الصادر بتاريخ 30 يناير 2013؛
- 2- القانون رقم 001-2013، الصادر عن رئاسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ 02 يناير 2013، والمتضمن إنشاء منطقة انواذيبو الحرة؛
- 3- المرسوم المنشئ لشركة انواذيبو للاستثمارات وتنمية المنطقة الحرة، الصادر عن رئاسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ: 2014/07/31؛
- 4- وثيقة صادرة عن منطقة انواذيبو الحرة خلال سنة 2013:

.Plan de développement pluriannuel

مواقع الكترونية:

- 1- بلعوز بن علي ومداني أحمد، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة المنطقة الحرة "بلارة")، مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد بتاريخ 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة سطيف، من على الموقع الإلكتروني:
<http://www.univ-ecose.tif.com/seminars/partenariat/35.pdf>
- 2- السعدون، اسعد حمود سلطان ، مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة، الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة، جامعة الدول العربية، الشارقة، 2005، من على الموقع الإلكتروني:
<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024099.pdf>
- 3- منطقة انواذيبو الحرة، الموقع الرسمي: www.ndbfreezone.mr
- 4- ولد عبد الرحمن محمد سيدي ، كي لا يتم إجهاض المنطقة الحرة في انواذيبو، موقع أقلام حرة، من على الموقع الإلكتروني: <http://www.aqlame.com/article11727.html>
- 5- الوكالة الموريتانية للأنباء، المرسوم المنشئ لشركة انواذيبو للاستثمار وتنمية المنطقة الحرة، من على الموقع الإلكتروني: www.ami.mr.